مجلّة اللّغة العربيّة المجلّد: 23 العدد: 3 السّنة: الثّلاثيّ الثّالث 2021 ص 103-118

دور القرائن المصاحبة للكلام في رفع الإبهام الوضعيّ والخطابيّ

The title of the article: the role of Universe of discourse in the removal vaguenexs ambiguity and vaguenexs discursif

أ. محفوظ ذهبي*

تاريخ الاستلام: 04- 03- 2019/تاريخ القبول: 23- 04- 2019

التعريف الرقمي للمقال: DOI 2021 10.33705/0114-023-003-007

ملخّص: يُبرز هذا المقال دور القرائن الخارجيّة في رفع الإبهام الوضعي والخطابي فأوضاع اللغة كلّها قائمة على الإبهام؛ أي أنّ الألفاظ الموضوعة تكون غير مختصّة بالدّلالة على شيء معيّن، ومثال ذلك الضّمائر والظّروف وأسماء الإشارة. وهذه الدّلائل المبهمة يرتفع إبهامها بقرائن خارجيّة. كما أنّ ذلك الإبهام لا يتعلّق بالجانب الوضعي من اللغة فقط بل يمسّ أيضا الجانب الاستعمالي (الخطابي) منها، فهو إبهام خطابي ناتج عن اقتصاد المتكلّم في تأديته للحروف. وتلعب القرائن الخارجيّة هنا أيضا دورا في رفع ذلك الإبهام.

الكلمات المفتاحيّة: قرائن الحديث، الإبهام الوضعي، الإبهام الخطابي، رفع اللبس.

* ج. يحي فارس-المديّة الجزائر، البريد الإلكتروني: mahfoudhdeh@gmil.com (المؤلّف المرسل)

Abstract : This article highlights the role of Universe of discourse in disarnbiguation the vaguenexs ambiguity and the vaguenexs discursif, meaning that the words in question do not indicate anything specific such as conscience, circumstances and demonseracive whose mystery disappears by index. but the vaguenexs is not tied only to the code of the language, but also relevant to use, it is the result of deletion in speech. The clues here also play an important role in disarnbiguation

Key words: Universe of discourse, vaguenexs ambiguity vaguenexs discursif, disarnbiguation.

Résumé : Cet article met en évidence le rôle des Univers du discours dans denatation vague cognitif et vague discursif code sont basés sur vague¸ autrement dit les mots en question ne font référence à aucune chose en particulier tels que prono ?¸ circonstance et démonstratif ce qui disparait par indice. Le vague n'est pas lié au code langue mais aussi lié à usage, est le résultat de la suppression dans le discours¸ et le vague discursif disparait aussi par indice. Ainsi¸ la Univers du discours un rôle dans la dénotation.

Mots clés : Univers du discours, vague cognitif, vague discurisif, dénotation.

مقدّمة: لقد خلّف العلماء العرب الأوائل تراثاً لغويًّا ضخماً يؤكّد عبقريّتهم في التّحليل، وذلك لأنّه يزخر بقضايا قيِّمة ومفاهيم دقيقة، ومن ذلك حديثهم عن الإبهام الذّي هو صفة لازمة للألفاظ في أصل وضعها، وكذا إشارتهم إلى أنّ ذلك الإبهام لا يتعلّق بالجانب الوضعي من اللغة بل قد يمسّ الجانب الاستعمالي (الخطابي). ولم يتوقّف اجتهاد علمائنا عند حد بيان المقصود من الإبهام الوضعي والخطابي، بل نبّهوا إلى وجود قرائن خارجيّة تُسهم في رفع ذلك الإبهام.

وهذا وقد حظيت تلك القرائن باهتمام بالغ سواء من قبل العلماء العرب الأوائل- الذّين فصّلوا في كل تلك الظّروف المحيطة بعمليّة التّخاطب-أم من قبل الباحثين الغربيّين الذّين قدّموا جملة من البحوث تتعلّق باللغة في جانبها الاستعمالي، وتناولوا من خلال ذلك دور تلك القرائن في إنتاج وتأويل الملفوظات.

ورغم الدّور الهام الذّي تلعبه تلك القرائن في العمليّة التّخاطبيّة إلاّ أنّها لم تنل حقّها الكافي من الدّارسة. لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثيّة الوقوف عند دور تلك القرائن من رفع الإبهام الوضعي والخطابي.

1-الإبهام في وضع اللغة: انتبه العلماء العرب إلى أنّ أوضاع اللغة كلّها قائمة عل الإبهام، ومن ثمّ «قسّموا العناصر اللّغويّة إلى ما هو لازم لمعناه (أي اسم الجنس والعلم) وما هو متغيّر بتغيّر الخطاب وسموها بالأسماء المبهمة»[1]، ومثال الصّنف الأوّل "رجل فرس...إلخ، وإبهام هذا الصّنف «... ليس مطلقا بل ينحصر في داخل جنس أي بالنّسبة لأفراده. ويزول إبهامه بدخول أداة التّعريف عليه أو بإضافته إلى معرفة»[2]، ومثال ذلك قولنا: «هذا أخوك، ومررتُ بأبيك، وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفة بالكاف التّي أضيفت إليها، لأنّ الكاف يُراد بها الشّيء بعينه دون سائر أمته. وأمّا الألف واللام فنحو الرّجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفة لأنّك أردت بالألف واللام الشّيء بعينه دون سائر أمتّه، لأنّك إذا قلت مررتُ برجل، فإنّك إنّما زعمت أنّك إنّما مررت بواحد ممّن يقع عليه هذا الاسم، لا تُريد رجلا بعينه يعرفه المُخاطب»[3]. أمّا الأسماء المبهمة فهي صنف «مبهم في الوضع فقط وهو غير مبهم أبداً في الاستعمال ولا يزول الإبهام عنه إلاّ بقرينة. وهو ما ... [يسمّى] بالدّلائل المبهمة وهي في الوضع مبهمة في حدّ ذاتها إذ لا جنس تنتمي إليه وكل واحد منها يقوم مقام الاسم كالضّمير واسم الإشارة والظّروف المبهمة»[4].

وهذا الصّنف يحتاج إلى قرائن خارجيّة حتي يرتفع إبهامه و«المقصود من الإبهام ههنا ليس الغموض بل عدم التّعيين »[5]، فأي لفظ في أصل وضعه يكون مبهما أي متعدّد الدّلالة؛ أي غير مختص بالدّلالة على شيء معيّن. «فاللفظ في الوضع صيغة معينة وتصرّف منها إلى صيغ أخرى فرعيّة. وله حدود في ذلك وفي اندماجه في التّركيب. أمّا المعنى الموضوع له فلا يكون إلاّ مبهما كالأجناس ومعاني الحروف والمبهمات الأخرى. فهذا حكمها في وضع اللغة »[6]. ومن تلك المعاني الوضعيّة مثلا: "شجرة قلم، رجل ... إلخ" وهي معان لا تختصّ بالدّلالة على شيء معيّن.

كما أنّ الأحكام النّحويّة تتسم هي الأخرى بالإبهام فـ «لكل حكم نحوي معنى يدل عليه في الوضع أي في "أصل الكلام" كما يقول سيبويه. وهو شديد الإبهام له لأنّه مدلول وضعي أي واسع في أصل وضعه لا في الاستعمال. فالفاعل لا يدل بالضّرورة على فاعل الحدث بل هو صاحب الحدث الأوّل سواء كان المُحْدِث له أم المنْفعِل به أو غير ذلك »[7]. وكذلك هو حال المفعول به الذّي هو يكون معناه متغيّر بتغيّر الخطاب، فهو غير مقيد بمدلول ثابت.

وما دام أنّ الإبهام هو سمة لكل أوضاع اللغة فإنّ «ظاهرتي... الاشتراك والتّرادف ... ينتميان في الحقيقة إلى وضع اللغة لأنّ اللغة وُضعت على تعدّد الدّلالة في الأصل زيادة على إبهام ألفاظها ولا يدل اللفظ على المعنى الواحد إلاّ في الاستعمال »[8]. فكلمة "المغرب" مثلا هي عنصر لغوي وضعي، لأنّه لا يدل على معنى ثابت إلاّ في واقع الاستعمال، وبهذا فالاشتراك والتّرادف من ميدان وضع اللغة ولا وجود للاشتراك في ميدان الاستعمال فلا يكون «للفظة الواحدة مدلول وضعي أو أصلي، بل أكثر من مدلول أصلي وهو المعنى أو المعاني التّي وُضع اللفظ بإزائها في اللغة أي في الوضع. أمّا في الاستعمال أي عند استعمال المتكلّم للغة لهذه اللفظة في عمليّة خطابيّة معيّنة فليس لها عندئذ إلاّ واحداً وإلاّ كان كلامه ملتبسا ولا يتم بذلك الفهم والإفهام الذّي من أجله وضع الكلام »[9]، «ووُجود اللّفظ المشترك أمر طبيعي فأكثر الألفاظ تدل في أصل وضعها على أكثر من معنى ولا تتمايز إلاّ بالسّياقات التّي تكتنف هذه الألفاظ في الخطاب، وهو سر من أسرار اللغات البشريّة »[10]، وبهذا فإنّ ووجود تلك العناصر اللغويّة المبهمة والتّي من ضمنها الاشتراك والتّرادف هو ضرب من الاقتصاد اللغوي، ولولا ذلك لاحتاج المتكلّم

إلى كمٍّ إضافي من الألفاظ لتعبير عن حاجاته ومتطلّباته، لكنّنا نجد المتكلّم يستعمل اللفظة الواحدة لأداء معاني متعدّدة بتعدّد السّياقات، فـ «سر اللغات يكمن في عدم اتصاف اللفظ الدّال بأحاديّة المعنى في أغلب الأحوال فقد وضعت اللغة على الاشتراك الشّامل وعلى الإبهام»[11].

2-الإبهام في الجانب الاستعمالي للغة: إنّ الإبهام لا يمسّ فقط الجانب الوضعي من اللغة بل إنّ «هناك إبهام من نوع آخر وهو استعمالي خطابي غير وضعي لأنّه لا يحدث إلاّ في التّخاطب»[12]، وهو إبهام ناتج عن الحذف الذّي يُحدثه المتكلّم في كلامه، فمن المعلوم أنّ المتكلّم يميل في كلامه إلى التّخفيف بحيث يكثر في الاستعمال العفوي للغة «الحذف والإضمار والإبدال والتّقديم والتّأخير حتى يشذ الكلام شذوذا كبيرا عن القياس، وهو مع ذلك مقبول بل قد يكون عكسه غير مقبول وقد خصّص سيبويه باباً للحديث عن تلك الأعراض فقال: «اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ويحذفون ويعوّضون ويستغنون بالشّيء عن الشّيء، الذّي أصله في كلامهم أن يستعمل حتّى يصير ساقطا ... فممّا حُذف وأصله في الكلام غير ذلك. لم يكُ ولا أدرِ، وأشباه ذلك. وأمّا استغناؤهم بالشّيء عن الشّيء فإنّهم يقولونّ يدَعُ ولا يقولون وَدَع، استغنوا عنها بترك. وأشباه ذلك كثير والعوضُ قولهم:... قولهم اللّهمّ، حذفوا "يا" وألحقوا الميم عوضا»[13]. ففي مثل هذه الأمثلة يلجأ المتكلّم إلى الاستخفاف في كلامه، وإن كان الأصل في الكلام يقتضي غير ذلك. فهو «لا يبذل من الجهود العلاجيّة أو الذّهنيّة في إعماله لآلة الخطاب إلاّ بقدر ما يستطيع إفادة المخاطب، أو بعبارة أخرى، أن همّ المتكلّم أن يبلّغ أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل عدد ممكن من الجهود. وهذا أصل التّعليلات التّي يشاهدها المطّلع على كتب النّحاة القدماء، ويتراءى ذلك أيضا في عبارات البلاغيين عن الكلام المؤثّر أنّه "ما قلّ لفظه وكثر معناه"»[14].

3-الدّلالات الخارجة عن الوضع في الدّراسات العربيّة: إنّ المتصفّح لكتب ومؤلّفات العلماء العرب الأوائل يلحظ أنّهم صنّفوا القرائن المصاحبة للخطاب ثلاثة أصناف، وهي: مشاهدة الحال، ما جرى من الذّكر، علم المخاطب. ويقصد بمشاهدة الحال «الحالة التّي هو عليها كل من المتكلّم والمخاطب أو المحدّث عنه وحده أو معهما أي ما يشاهده بحاسة العين خاصّة من أحوالهم فيه في" حال الحديث"»[15] فشهادة الحال

هي ما يراه المتخاطبون من موجودات يمكن لها أن تنوب مناب اللّفظ. كالإيماء باليد مثلا إلى شيء معيّن.

أمّا المقصود بما جرى من الذّكر «فهو ما يسميه المبرد "بتقدّم الذّكر" وهو كلام يساعد على فهم ما جاء بعده. ويكون هذا أثناء التّخاطب الذّي قد يتجاوز كلام المتكلّم الواحد»[16]، والنّوع الثّالثّ من تلك القرائن "علم المخاطب" «فهو كل ما يعلمه المخاطب ممّا يساعده على فهم الخطاب وكل علم تحصّل عليه منذ عهد قريب أو بعيد ... وكثيرا ما يفسّر ظواهر الاتساع بعلم المخاطب»[17]. ومن ذلك مثلا «قول النّاس: كان البرُّ قفيزَيْنِ وكان السّمنُ مَنَوَيْنِ، فإنّما استغنوا ها هنا عن ذكر الدّرهم لما في صُدورِهم من عِلمِه ولأنّ الدّرهم هو الذّي يسعّر عليه، فكأنّهم إنّما يسألون عن ثمن الدّرهم في هذا الموضع كما يقولون: البرُّ بستّين، وتركوا ذكر الكُرِّ استغناء بما في صدورهم من علمه، وبعلم المخاطَب، لأنّ المخاطب قد علم ما يعني فكأنّه إنّما يسأل هنا عن ثمن الكرّ كما سأل الأوّل عن ثمن الدّرهم. وكذلك هذا ما أشبهه فأجره كما أجرته العربُ»[18]. كما أنّ علم المخاطب لا يخصّ فقط ما هو خارج اللغة، بل «هو أيضا علمه بمواضع الكلم في الكلام فهو علمه بحدود الكلام ومواقع عناصره»[19]. وقد «انتبه النّحاة إلى دور الموضع في بيان المعنى انتباها عميقا»[20] ويظهر ذلك مثلا في قول سيبويه: «قول العرب في مثل من أمثالهم: "اللّهمَّ ضَبُعًا وذِئبًا" إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل. وإذا سالتّهم ما يعنون قالوا: اللّهم اجمع "أو اجعل" فيها ضبعا وذئبا. وكلّهم يفسر ما ينوي. وإنّما سهُل تفسيره عندهم لأنّ المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار»[21]. ومن ذلك أيضا ما قاله ابن جني: «قولهم: الذّي ضربتُ زيداً، تريد الهاء وتحذفها، لأنّ في الموضع دليلا عليها»[22]. وكذلك قولهم: «الذّي ضربتُ زيداً، تريد الهاء وتحذفها، لأنّ في الموضع دليلا عليها»[23]. وبهذا يتّضح أنّ «العنصر اللغوي قد يكثر حذفه أو أي تغيير في الاستعمال فيكون موضعه الخاصّ به هو بذاته دليلا لمعرف المخاطب للحذف في هذا الموضع بهذه الكثرة»[24].

هذا وإنّ أهم شيء «امتاز به العلماء العرب هو امتناعهم من جعل الخطاب ينحصر في اللّفظ الملفوظ الدّال وحده»[25]. فالخطاب يكون دائما مصحوبا تلك القرائن الخارجيّة أو ما يسمّى بالدّلالات الخارجة عن اللفظ "علم المخاطب، مشاهدة الحال ما جرى من

الذّكر"، وممّا يثبت ذلك أنّ المخاطَب لا يدرك مقصود ومراد متكلّم «إلاّ بوسائل خطابيّة تشمل القرائن والاستدلال بها وهي تختلف في جوهرها عمّا هو بنيّة نحويّة»[26].

وتجدر الإشارة إلى أنّ «العماد الذّي تعتمد عليه كل القرائن هو دليل العقل وهو جزء هام من "علم المخاطب" لأنّ المتكلّم يقوم باستدلال عقلي يؤدي إلى المعنى المراد من مجموع هذه الدّلائل ... لأنّ الدّليل العقلي كالقرينة فإذا علم أنّه لو قارنه كلام متصل لدلّ على الوجه الذّي يقتضيه مجموعه»[27].

4-القرائن الخارجيّة في الدّراسات الغربيّة: لقد ميّز «رومان ياكبسون بين العناصر اللّغويّة التّي لها مدلول ثابت، والعناصر التّي لا يمكن أن تدل إلاّ بالإحالة إلى حال الخطاب ويسميها Shifters وذلك مثل الضّمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والظّروف، فليس لها دلالة معيّنة في وضع اللّغة»[28]. ثم تواصلت الجهود بعد رومان جاكبسون مع مجموعة من الباحثين أمثال أوستين وسيرل وغرايس الذّين اهتموا بدارسة اللغة في جانبها الاستعمالي، ومن ثم أعادوا تصنيف تلك الوحدات اللغويّة التّي تتميز بإبهامها الشّديد وأفردوا لها مبحثاً خاصّاً عُرف بالإشاريات وتناولوا من خلال ذلك «أنواع الأحوال السّياقيّة أو القرائنيّة التّي يجري فيها الخطاب [وحاولوا أن يصنفوها] ... إلى أربعة أصناف: المحسوس منها كهويّة المتخاطبين ومحيطهم وزمان التّخاطب ومكانه وهي كل ما تدل عليه العلامات المبهمة Indexicaux مع حال الخطاب والقرائن الأخرى»[29]، وكل هذه القرائن تتعلّق بالجانب المحسوس وهي تُسهم في رفع إبهام بعض الوحدات اللغويّة، «أمّا الجانب العرفي المقامي أي ما يخصّ انتماء المتخاطبين إلى مجتمع خاصّ وثقافة خاصّة فما يقال في خطاب في مجتمع معين قد لا يقتصر مجيئه عليه وقد لا يفهم معناه في مجتمع آخر. فكل ما يخصّ عمليّة التّخاطب كأي تعامل وتبادل بالكلام مثل الأفعال الإنشائيّة كالأمر والنّهي والدّعاء وغيرها والإيقاعيّة فأغلبها عرفي ولو من حيث الصّورة. وقد يخصّ ذلك اعتقادات المتخاطبين وأفكارهم ونواياهم وتصوّرهم للعالم»[30]؛ أي أنّ الأفراد الذّين ينتمون إلى مجتمع واحد وثقافة واحدة يمتلكون معرفة مشتركة بينهم تخصّ العادة والعرف والتّقاليد، وبناءً على تلك المعرفة يُنتج المتكلّمون خطاباتهم وبها يؤول ويفهم المخاطب تلك الخطابات.

5-دور القرائن الخارجيّة في رفع الإبهام: تلعب القرائن الخارجيّة (علم المخاطب، مشاهدة الحال، ما تقدّم من الذّكر) دورا هامًّا سواءً في رفع الإبهام الوضعي أم الخطابي، وهذا ما نبّه له العلماء العرب الأوائل وأشار الباحثون الغربيّون إليه.

5-1: دور الدّلالات الخارجيّة في رفع الإبهام الوضعي: إنّ الجانب الوضعي من اللغة -كما سبق القول-قائم على الإبهام، ويزول ذلك الإبهام بانتقال اللّفظ من ميدان الوضع إلى الاستعمال، وذلك لوجود قرائن خارجيّة تجعل منه دالا على شيء معيّن، فـ «الواضع [وضع] ...علامات لفظيّة ينحصر دورها في رفع هذا الإبهام»[31].

هذا وتعدّ الضّمائر من بين الوحدات التّي تنتمي إلى وضع اللغة، وتُحدّد دلالتّها «بحضور المتخاطبين ... ودلالة مشاهدة الحال أو تقدم الذّكر للغائب»[32]. إذ «لا بد للضمير من مُفسِّر يُبيّن ما يراد به، فإن كان لمتكلّم أو لمخاطب؛ فمفسّره حُضورُ من هو له»[33]. وقد يكون مفسره دلالة الحال، لأنّه مثلا «إذا تقدم الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره أومأ المتكلّم إليه بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدّم ذكره» [34] وفي هذا الصّدد ينقل لنا الحاج صالح كلام سيبويه. «إنّما صار الإضمار معرفة لأنّك اسما بعدما تعلم أنّ الذّي تحدِّث قد عرف من تعني أو ما تعني وأنت تريد شيئا بعينه". وقال أيضا: "لأنّهما [الواو والياء ضميرين] تجيئان لمعنى الأسماء". فإضمار الأسماء عنده هو أن يقيم المتكلّم مقام الاسم علامة تدل عليه. هذا معنى الإضمار ههنا ومعنى المضمر. فهذه العلامة هي اسم عند النّحاة لمجيئها في موضع الأسماء وهي أيضا شبيهة بحرف المعنى لأنّها لا تدل على مسمّى بل على الاسم الذّي يقوم مقامه. فهي دليل على دليل»[35]. وقد أشار محمود نحلة إلى دور القرائن الخارجيّة في رفع إبهام الضّمائر وإبهام غيرها من العناصر اللغويّة الموضوعة، إذ قال: «في كل اللغات كلمات وتعبيرات تعتمد اعتمادا تامًّا على السّياق الذّي تُستخدم فيه ولا يُستطاع إنتاجها أو تفسيرها بمعزل عنه، فإذا قرأت جملة مقتطعة من سياقها مثل: سوف يقومون بهذا العمل غدا، لأنّهم ليسوا هنا الآن وجدتها شديدة الغموض لأنّها تحتوي على عدد كبير من العناصر الإشاريّة التّي يعتمد تفسيرها اعتمادا تامّاً على السّياق المادي الذّي قيلت فيه، ومعرفة المرجع Reference الذّي تحيل إليه»[36] فمثلا لتحديد مرجع ضمائر الحاضر، وكذا الضّمائر الدّالة على المخاطب يجب الاعتماد «على السّياق الذّي تستخدم فيه، وليس من شك في أنّ الضّمير أنا وأنت ونحوهما له دلالة في ذاته على المتكلّم أو المخاطب، لكنّ السّياق

لازم لمعرفة المتكلّم أو المخاطب الذّي يحيل إليه الضّمير أنا وأنت. أمّا ضمير الغائب فيدخل في الإشاريات إذا كان حرّا أي لا يُعرف مرجعه من السّياق اللغوي، فإذا عُرف مرجعه من السّياق اللغوي خرج من الإشاريات »[37].

فالمتلقي للخطاب الذي حوي تلك العناصر المبهمة يقوم بعمليّة ذهنيّة يفسّر من خلالها دلالة تلك العناصر، وسمّى محمّد يونس علي تلك العمليّة باسم التّعيين إذ قال: ومادام أنّ «تلك الألفاظ اللغويّة [تتميز] بإبهامها الشّديد بحيث لا تتّضح معانيها إلاّ من خلال السّياق الذّي وردت فيه، [فالمتكلّم يحتاج إلى عمليّة ذهنيّة] ويطلق على العمليّة التّي يحدّد فيها المقصود بتلك الألفاظ ويطلق على...[تلك] العمليّة مصطلح "التّعيين"...، وهو يشمل الآتي:

1-تعيين الأشخاص: وذلك بإرجاع الضّمائر المختلفة إلى ما تشير إليه.

2-تعيين الزّمان: وذلك بتحديد المراد بالألفاظ الدّالة على الأزمنة مثل غدا والأسبوع القادم، والشّهر المقبل، وأمس، والسّنة الماضيّة، وحينئذ، والآن، وقبل ذلك وبعدئذ إلخ.

3-تعيين المكان: ويتم ذلك ببيان المقصود بالأماكن من خلال السّياق الذّي وردت فيه، ومن الألفاظ المكانيّة المبهمة هنا، وهناك، وفوق، وتحت، وأمام، وذلك المكان، وهذا الأمر، ونحو ذلك »[38]. وبهذا يتضح أنّ دور تلك القرائن مهمٌّ جدّاً في عمليّة التّعيين، والتّي قد تفشل إذا كانت القرائن المحيطة بالخطاب غير كافيّة.

هذا وليست الألفاظ وحدها هي الموضوعة بل حتى التّراكيب، وعلى هذا الأساس تكون التّراكيب لا تدل في الغالب على «معنى معيّن بل معنى غير مختصّ بشيء وهو الوضعي. ولا تفيد بالأحرى غرضا واحداً بذاتها. ولا يوصل إلى الغرض المعيّن منها إلاّ بوسائل خطابيّة تشمل القرائن والاستدلال بها وهي تختلف في جوهرها عمّا هو بنيّة نحويّة »[39]. أي أنّ الدّلالة الوضعيّة ليست دائما هي مُراد المتكلّم، بل قد يكون مقصوده دلالة أخرى مستلزمة عن الدّلالة الأولى، وهذا ما أشار إليه العلماء العرب، كما تنبّه له الغربيّون أيضاً.

دور الدّلالات الخارجيّة في رفع الإبهام الخطابي: يتسّم اللّفظ في الاستعمال بأحاديّة الدّلالة، ومع ذلك قد يرافقه نوع من الإبهام النّاتج عن الحذف الذّي يُحدثه المتكلّم

في كلامه، وتلعب القرائن الدّلائل الخارجة عن كلام المتكلّم دورا هامّاً في رفع ذلك الإبهام و«دورها جدّ أساسي إذ لا يمكن أن يكتفي المخاطب في عمليّة تخاطب حقيقيّة بما يصل إلى سمعه فقط لفهم الغرض. وهو كل دلالة لا تكون باللّفظ وفي اللّفظ وهي القرائن»[40] فالمخاطب «لا يمكن أن يفهم الكلام كلفظ وكوضع مجرّدا من كل دلائل أُخرى ... ولاسيما إذا اعتراه الاتساع لأنّه يصيبه اللبس فإذا تجرّد تماما من كل دلالة أخرى غير الوضعيّة التّي لا تخرج عن حدوده صار لغزا لا يمكن أن يدرك السّامع ماذا يقصد صاحبه منه»[41]. إذ لا بدّ أن «لا يحصل أي اختصار بالحذف في التّخاطب إلاّ إذا كانت هناك قرينة (أيًا كانت) تدل على مراد»[42]، فالكلام «يكون ... ملبسا إلاّ مع وجود قرائن ... ولا يمكن أن يفهم الغرض من الكلام والكلم التّي يتألّف منها إلاّ بهذه القرائن»[43].

فالمتكلّم إذن «في الكلام العفوي يميل عامّة إلى التّقليل من الجهود العضويّة إلى أقصى ما يمكن لأنّه "يلتمسّ الخفة" في مقام الخفّة خصوصا إذا لم يتغير بذلك المعنى»[44]، غير أنّه لا يلجأ إلى الحذف والاختصار «إلاّ إذا كانت هناك قرينة (أيًا كانت) تدلّ على مراد المتكلّم، ومن ذلك علم المخاطب وما سبق من علمه. وكثيرا ما يذكر سيبويه ذلك قال: "وإنّما أضمروا ما كان يقع مُظهرًا استخفافًا ولأنّ المخاطب يعلم ما يعني فجرى مجرى المثل كما تقول: لا عليك وقد عرف المخاطب ما تعني ... حذف لكثرة هذا في كلامهم ولا يكون هذا في غير "عليك"»[45]، وبهذا فالمتكلّم يبني خطابه وفقا لما يحيط بعمليّة التّخاطب، فيحذف اللفظ إذا كان هناك ما يقوم مقامه، و«من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتا فتقول: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاس. فـ(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به لبتّة وإن لم يوجد في اللفظ، غير أنّ دلالة الحال نابت مناب اللفظ به. وكذلك قولهم لرجل مُهْوٍ بسيفٍ في يده: زيدا، أي اضرب زيدا. فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به»[46]. بهذا يكون لمشاهدة الحال دور في رفع إبهام الكثير من التّعابير، ومن ذلك «قولهم لرجل مُهْوٍ بسيفٍ في يده: زيدا، أي اضرب زيدا. فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به»[47]. ومن ذلك ما ذكره سيبويه في باب ما جرى من الأمر النّهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره «وأمّا النّهي فإنّه التّحذير، كقولك الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ ... وإنّما نهيته أن يقربَ الجدار المخوفَ "المائل"، أو يقرب الأسد ... وإن شاء أظهر في هذه ما أضمر من الفعل»[48]، ففي

مثل هذه الأمثلة يجوز للمتكلّم أن يضمر الفعل، وله أن يظهره فيقول: "لا تقرب الأسدَ" و"احذر الجدار"، ومن ذلك أيضا قوله: «الطّريقَ الطّريقَ، إن شاء قال: خلِّ الطّريقَ، أو تنحَّ عن الطّريق ... [غير أنّه] لا يجوز أن تُضمر تنّح عن الطّريق لأنّ الجار لا يضمرُ وذلك أنّ المجرور داخل في الجارِّ غيرُ منفصل، فصار كأنّه شيء من الاسم لأنّه مُعاقِبٌ للتنوين ولكنّك إن أضمرتَ أضمرتَ ما هو في معناه ممّا يصل بغير حرف إضافة كما فعلت فيما مضى»[49].

كما يعدّ تقدّم الذّكر هو من بين الدّلالات التّي تساعد المخاطَب على فهم الخطاب لأنّ المتكلّم لا يُعيد تكرار اللفظ الذّي سبق له ذكره، والمخاطب باعتماده على المتلفظ به سابقا يحدّد ويستنتج المحذوف من الملفوظ ومن ثمّ يدرك المعنى المراد من المتكلّم. ومن ذلك «قولك: بمَنْ تمرُرْ أَمرُرْ، وعلى من تنزِلْ أنزِلْ، ولم تقل: أمرر به ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدّم ذكرهما»[50].

وتجدر الإشارة إلى أنّ تلك القرائن لها دور في تحديد المعنى المقصود من المتكلّم، إذ إنّ «الكلام لا ينحصر استعماله في استغلال المعنى الموضوع منه أي ما يدل عليه اللّفظ في الوضع فقط. فهو أكثر من ذلك بكثير في الاستعمال الحقيقي للغة»[51]، «فالمعنى المتواضع عليه يتطور انطلاقا من استدلال طبيعي، إذ هناك مستوى الخبر الذّي يمكن أن يتعلق يمكن الوصول إليه عن طريق عمليّة استدلاليّة بواسطة طرق منطقيّة تداوليّة تسمح باكتشاف المعاني...[وتعتبر] المعلومات السّياقيّة ضروريّة من أجل حساب ما هو ضمني»[52]. وهو ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني الذّي حدد مفهوم "لازم المعنى" أو "معنى المعنى" ويعتبر كلامه «القول الفصل في هذا الميدان وهو لا يخص في الحقيقة علم البلاغة وحده ... قال فيما يخص العلاقة بين الدّلالتّين اللفظيّة والعقليّة : الكلام على ضربين ضرب تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحدها ولكن يدلك اللفظ على معناه الذّي يقتضيه موضوعه في اللفظ ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانيّة تصل بك إلى الغرض»[53]، فالضّرب الأوّل من الكلام تكون فيه الدّلالة الوضعيّة هي الدّلالة المراد من المتكلّم، أمّا في الضّرب الثّاني من الكلام فالمتكلّم لا يعقل مراد المتكلّم من ظاهر اللفظ، لأنّ «فهم القصد التّواصلي للمتكلّم لا يعتمد فقط على الدّلالة اللسانيّة للقول، بل ينطلق منها ويتجاوزها بتشغيل

كل أنواع المقدّمات والمؤشّرات والقرائن السّياقيّة، ويجند لذلك قدراته الاستدلاليّة والاستنتاجيّة التّي تدخل في اعتبارها وفي حسابها اية معلومة كيفما كانت سواء أكانت ذات علاقة بالعلامة اللسانيّة أم بالسّياق التّداولي»[54].

وقد أشار الشّهري هو الآخر إلى دور تلك القرائن أنّ «المعرفة المشتركة ("الرّصيد المشترك بين طرفي الخطاب" ... هي الأرضيّة التّي يعتمد عليها طرفا الخطاب في إنجاز التّواصل؛ إذ ينطلق المرسل من عناصرها السّياقيّة في إنتاج خطابه، كما يعوّل عليها المرسل إليه في تأويله، وذلك حتى يتمكنا من الإفهام والفهم، أو الإقناع والاقتناع. ويمكن أن تنقسم هذه المعرفة إلى: معرفة عامّة بالعالم... معرفة بنظام اللغة»[55]. وبهذا فالخطاب يُبنى على «ما يفترضه المتكلّم عن مخزون المخاطب المعلوماتي. فإذا افترض المتكلّم، مثلا، أنّ مخزون المخاطب يتضمن من المعلومات ما يكفُل تعرفه على المحال عليه اكتفى بالإشارة إليه عن طريق اسم أو ضمير كما في الجملتين التّاليتين:

أ-لقد قابلت الرّجل أمس.

ب-لقد قابلته أمس.

أمّا إذا افترض المتكلّم أنّ مخزون المخاطب لا يفي بتمكينه من التّعرف على الذّات المحال عليها فإنّه يُضطر إلى استعمال عبارة صريحة تضمن إنجاح عمليّة الإحالة كأن ينتج الجملة التّاليّة عوضا عن الجملتين (أ-ب):

ج-لقد قابلت أمس الرّجل الذّي سافر معنا إلى الخارج في العام الماضي»[56].

الخاتمة: وخلاصة الكلام أنّ ما قاله علماؤنا الأوائل عن تلك القرائن التّي تُسهم في رفع الإبهام الإبهام الوضعي والخطابي يؤكّد القيمة العلميّة لتراثنا، ويحتّم علينا العودة لقراءته واستثمار ما جاء فيه من مفاهيم وقضايا تُضاهي أحدث ما توصل إليه البحث اللساني الحديث وقد تتجاوزه أحيانا، فالمقارنة بين أفكار وتصورات العلماء العرب الأوائل المتعلّقة الإبهام، وبين ما قاله التّداوليون الغربيون ضمن مبحث الإشاريات تؤكّد القرب المفهومي والاختلاف المصطلحي. وهكذا مع أغلب المفاهيم والقضايا التّي أفرزها الفكر الغربي، لذا لا يمكن تجاوز التّراث وإقصائه بحجّة عدم اتسامه بالعلميّة كونه جاء في مرحلة متقدّمة من الفكر اللغوي الإنساني.

الهـوامش:

*- عبد الرّحمن الحاج صالح، (2007)، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة المؤسّسة للفنون المطبعيّة الجزائر، د ط، ج1، ص. 350.

2- عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، وحدة رغاية، الجزائر، د ط، ص. 81.

3- سيبويه (أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر)، (1408 هـ/1988م)، الكتاب تحقيق وشرح عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط3، ج1، ص. 05.

4- عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص. 81 - 82.

5- نفسه، ص. 77.

6- نفسه، ص. 111.

7- عبد الرّحمن الحاج صالح، (2016) البنى النّحويّة العربيّة، المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة وحدة الرّغاية، الجزائر، د ط. ص. 66.

8- عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص. 111.

9- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ص. 340.

10- نفسه، ص. 181.

11- عبد الرّحمن الحاج صالح، البنى النّحويّة العربيّة، ص. 54 - 55.

12- عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص. 111.

13- (سيبويه) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج 1، ص. 25 - 26.

14- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة، ج1 ص. 50.

15- عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص. 56.

16- نفسه، ص. 54.

17- نفسه، ص. 57.

18- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) الكتاب، ج 1، ص. 339.

19- عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص. 57.

20- عبد الرّحمن الحاج صالح، البنى النّحويّة العربيّة، ص. 56.

21- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج 1، ، ص. 255.

22- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح. محمّد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، ج1، د ط، ص. 285.

23- نفسه، ج1، ص.285.

24- عبد الرّحمن الحاج صالح، البنى النّحويّة العربيّة، ص. 56.

25- عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص. 112.

26- عبد الرّحمن الحاج صالح، البنى النّحويّة العربيّة، ص. 141.

27- عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص. 60.

28-عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج1، ص. 350.

29-عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص. 228.

30-نفسه، ص. 228.

31 -عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص. 115.

32 -نفسه، ص. 88.

33-جمال الدّين أبي محمّد عبد الله بن يوسف، (1422هـ -2001م)، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تح. محمّد أبو فضل عاشور، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1، ص. 76.

34-أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله السّهيلي، (1412 هـ-1992)، نتائج الفكر في النّحو، تح. الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشّيخ علي محمّد معوض، دار الكتب العلميّة بيروت -لبنان، ط، ص. 170.

35 -عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص.87.

36-محمود أحمد نحلة، (2002م)، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعيّة، د ط ص. 15 -16.

37-نفسه، ص. 18.

38-محمّد محمّد يونس علي، (2004 م)، مقدمة في علمي الدّلالة والتّخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، ص. 21.

39 -عبد الرّحمن الحاج صالح، البنى النّحويّة العربيّة، ص. 141.

40 -عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص. 53.

41- نفسه، ص. 54.

42-عبد الرّحمن الحاج صالح، البنى النّحويّة العربيّة، ص. 242.

43- عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة ، ص. 112.

44- عبد الرّحمن الحاج صالح، البنى النّحويّة العربيّة، ص.242.

45- نفسه، ص. 242.

46- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص. 284 - 285.

47- نفسه، ص. 285.

48- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، ج 1، ص. 253 -254.

49-نفسه، ج 1، ص. 254.

50- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص. 285.

51-عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص. 120.

52-عبد السّلام عشير، (2006)، عندما نتواصل نغيّر، أفريقيا الشّرق، د ط، ص. 47.

53-عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص. 120 - 121.

54-عبد السّلام عشير، عندما نتواصل نغيّر، ص. 54 -55.

55- عبد الهادي بن ظافر الشّهري(2004م)، استراتيجيات الخطاب "مقاربة لغويّة تداوليّة"، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، د ط، ص. 49.

56-أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفيّة، بنيّة الخطاب من الجملة إلى النّص مطبعة الكرامة، د ط. ص. 19.